

محضر اجتماع لجنة تكنولوجيا المعلومات مع :-

أ. سوزان العقباوي- القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمركز حماية البيانات الشخصية
١٣ مايو ٢٠٢٦

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة، اجتماعاً نظّمته لجنة تكنولوجيا المعلومات بها برئاسة الأستاذ / حسنين توفيق- رئيس اللجنة، مع الأستاذة/ سوزان العقباوي- القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمركز حماية البيانات الشخصية، وبحضور الأستاذ/محمود كمال متولي- نائب ثان رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات ،والمهندس/شهير بشرى -الأمين العام - جمعية إتصال، وبمشاركة وحضور مجموعة من أعضاء اللجنة وأعضاء الجمعية العاملين بقطاع تكنولوجيا المعلومات وكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة وممثلي الإدارة التنفيذية بها، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباح يوم الاربعاء الموافق ١٣ مايو ٢٠٢٦ بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

• **حماية البيانات ونمو الأعمال ” التحول من الامتثال التنظيمي إلى**

خلق القيمة المضافة“

بدأ الأستاذ/ حسانين توفيق – رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية حديثه مؤكداً أن رفع الوعي بأحكام القانون يمثل التحدي الأبرز في الوقت الحالي نظراً لضيق الوقت المتبقي في فترة توفيق الأوضاع التي تنتهي في نوفمبر المقبل. وأشار سيادته إلى أن الهدف الأساسي هو ضمان أمن البيانات وحمايتها، معتبراً سيادته أن الممارسة العملية ستحتاج إلى ملاحظات وتعديلات مستمرة نظراً لحساسية الملف ومسه لمصالح الكثير من الناس، ومؤكداً أن الوزارة والمركز يبذلان جهوداً كبيرة لمواكبة هذه التحديات.

وأوضحت الأستاذة/ سوزان العقباوي- القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمركز حماية البيانات الشخصية،

أن المخطط الزمني للمرحلة المقبلة، حيث صدرت اللائحة التنفيذية للقانون في نوفمبر ٢٠٢٥، ومنح مهلة عام كامل لتوفيق الأوضاع تنتهي في نوفمبر ٢٠٢٦. وأعلنت العقباوي أن المركز بصدد إطلاق منصة إلكترونية لتلقي طلبات التراخيص من المؤسسات المخاطبة بالقانون، من المتوقع أن تكون في شهر يونيو المقبل، حيث سيتمكن المستخدمون من إنشاء حساب وملء استبيان لتحديد نوع الترخيص المناسب لكل مؤسسة بمرونة تامة. وأضافت أن استراتيجية المركز ستبدأ بالتركيز على الكيانات الكبرى لضمان امتثالها أولاً، ثم الوصول تدريجياً للكيانات الأصغر، مشددة على أن المركز يمتلك صفة الضبطية القضائية التي تسمح بالتفتيش على المستويين المحلي والدولي .

وأكدت سيادتها أن المؤسسات، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والأندية، وأي جهة تتعامل مع البيانات الشخصية أياً ما كان حجمها ونوع نشاطها ملزمة بالامتثال للقانون لضمان ممارسة موحدة ومنظمة للتعامل مع البيانات الشخصية على مستوى الدولة.

وأوضحت سيادتها أن القانون يهدف لتغيير الثقافة المجتمعية لتصبح البيانات "أصلاً" يجب الحفاظ عليه، حيث حدد القانون تعريفات دقيقة للبيانات الشخصية والحساسية، وأكدت أن نقل البيانات للخارج سيخضع لرقابة صارمة للتأكد من مستويات الأمان في الدول الأخرى وحماية حقوق أصحاب البيانات. كما لفتت إلى أن قطاع التسويق الإلكتروني سيشهد تنظيمًا جديدًا يلزمه بالحصول على تراخيص تضمن موافقة أصحاب البيانات الصريحة، مع منحهم الحق في سحب هذه الموافقة في أي وقت .

كما شددت سيادتها على ضرورة تعيين "مسؤول حماية بيانات (DPO)" في كل مؤسسة كحلقة وصل إلزامية مع المركز، مشيرة إلى أن هذا الدور سيفتح مجالاً مهنيًا للمحاسبين والمحامين والمتخصصين في الأمن السيبراني بعد تأهيلهم .

وفي ختام الندوة، جدد الأستاذ/ حسانين توفيق – رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية تأكيده على أن مرحلة توفيق الأوضاع تتطلب جهداً مكثفاً لرفع القدرات، مشيداً بالدور المحوري لمستشاري حماية البيانات في دعم المنظومة.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- ضرورة الإسراع في توفيق أوضاع كافة المؤسسات والجهات التي تتعامل مع البيانات الشخصية قبل انتهاء المهلة المحددة في نوفمبر ٢٠٢٦.
- التأكيد على أن رفع الوعي بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية يمثل التحدي الأبرز خلال المرحلة الحالية.

- استعراض المخطط الزمني لتطبيق القانون عقب صدور اللائحة التنفيذية ومنح المؤسسات مهلة لتوفيق الأوضاع.
- الإشارة إلى قرب إطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة بتلقي طلبات التراخيص وتحديد نوع الترخيص المناسب لكل مؤسسة.
- التأكيد على أن جميع الجهات والمؤسسات بمختلف أحجامها وأنشطتها ملزمة بالامتثال لأحكام القانون.
- مناقشة دور مركز حماية البيانات الشخصية في متابعة التزام المؤسسات بالقانون وما يتمتع به من صلاحيات رقابية وتنظيمية.
- التأكيد على أهمية اعتبار البيانات الشخصية أحد الأصول الواجب حمايتها والحفاظ عليها.
- استعراض الضوابط المنظمة لنقل البيانات الشخصية خارج الدولة بما يضمن الحفاظ على حقوق أصحاب البيانات.
- مناقشة تنظيم أنشطة التسويق الإلكتروني وضرورة الحصول على الموافقات الصريحة من أصحاب البيانات.
- التأكيد على حق أصحاب البيانات في سحب الموافقة الخاصة باستخدام بياناتهم في أي وقت.
- التشديد على أهمية تعيين مسؤول لحماية البيانات (DPO) داخل المؤسسات باعتباره حلقة الوصل مع المركز.
- التأكيد على أهمية رفع كفاءة الكوادر وبناء القدرات اللازمة لدعم منظومة حماية البيانات الشخصية خلال المرحلة المقبلة.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الاستاذ / حسنين توفيق رئيس اللجنة بتوجيه الشكر للسادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء